

ارتفاع إجمالي الأصول 12,5%.. و16,4% معدل كفاية رأس المال «المتحد» يربح 25,4 مليون دينار بنمو 9,9%

القروض لدى البنك وارتفاع معدلات تغطية القروض غير المنتظمة والتي تعتبر من الأعلى إقليمياً ومحلياً. وأضاف المصنف أن ارتفاع صافي الربح خلال النصف الأول يعود إلى جهود إدارته للبنك المختلفة ودعمها لبعضها البعض لتحسين الخدمات وتقديم الحلول المالية المتكاملة.

وأكد المصنف أن البنك المتحد مستمر في تحسين الأداء وتوسيع المحفظة الائتمانية على الرغم من اشتداد المنافسة.

يضمن للمودعين حقهم في الأرباح المحققة في الفترات السابقة لكل ربع سنة على حدة وفقاً لنتائج البنك المعلنة لتلك الفترات. ويهذه المناسبة أفاد رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد أنور المصنف قائلاً: «حقق مصرفنا نمواً متزناً في جميع بنود الميزانية وارتفاعاً لمعظم مؤشرات الأداء المالي في النصف الأول من السنة المالية مراعيين أولوية ضبط المخاطر المصرفية والتحكم بها والحفاظ على مستويات مرتفعة من الملاءة والسيولة، كما ارتفعت جودة محفظة

مستويات مريحة حيث تقدر بنسبة 16,4%. أما فيما يخص عوائد الودائع الاستثمارية خلال النصف الأول من 2014 فقد أعلن المتحد أنها تعتبر من أعلى العوائد في السوق المحلية والمختلف الأجال، حيث أظهرت نتائج أعمال البنك معدلات توزيع أرباح على الودائع السنوية بالدينار تقدر بـ 1,56%، وعلى الودائع لسنة أشهر بـ 1,42%. جدير بالذكر أن «الأهلي المتحد» يتميز بحساب الأرباح كل ربع سنة مما

وقد أدى إلى انخفاض نسبة المصاريف والتكاليف إلى الإيرادات عاكساً بذلك تحسناً في الكفاءة التشغيلية، والقدرة الإيرادية العالية للبنك. كما أظهرت النتائج المالية للبنك ارتفاع إجمالي الأصول إلى 3571 مليون دينار في نهاية يونيو 2014 بالمقارنة مع 3165 مليون دينار في نهاية 2013 مرتفعة بذلك بنسبة 12,5%. وأيضاً فقد نمت وادائع العملاء بنسبة 9,9% لتصل إلى 2300 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2013 ومازال معدل كفاية رأس المال يراوح عند



أنور المصنف

أعلن البنك الأهلي المتحد عن ارتفاع أرباحه الصافية للنصف الأول بنسبة 9,9% عن نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت الأرباح 25,4 مليون دينار مقارنة بـ 23,2 مليون دينار في 2013، محققاً بذلك عائداً لحقوق المساهمين يعادل 16,4% وعائداً على الأصول يساوي 1,5%، كما ارتفعت ربحية السهم إلى 19,6 فلساً للسهم مقابل 18 فلساً للسهم في منتصف 2013 وقد نتج صافي الربح للفترة من تحقيق إيرادات تشغيلية أعلى بلغت 53,4 مليون دينار.

«برقان» يفوز بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد» من مجلة آسيان فاينانس

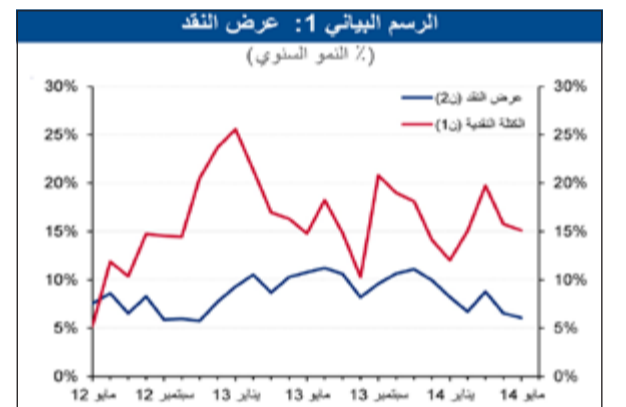


خلال تسليم الجائزة

أعلن بنك برقان عن فوزه بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت» للعام الثاني على التوالي وذلك من قبل مجلة آسيان فاينانس أند فاينانس، أحد أكثر المجلات تميزاً عالمياً وفي آسيان، التي تنفرد بنشر كل الأخبار المتعلقة بالقطاع المالي بمختلف تخصصاته.

تم الإعلان عن فوز بنك برقان بالجائزة المرموقة مؤخراً خلال حفل توزيع جوائز مجلة آسيان فاينانس أند فاينانس 2014 في سنغافورة، حيث قامت لجنة التحكيم التي ضمت خبراء من مؤسسات عالمية متعددة، بتقديم تقييم كامل عن مختلف المنتجات والأنشطة المصرفية والتكنولوجية المستخدمة وكل الخدمات التي تقدمها جميع المصارف المشاركة بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي بدورها تهدف إلى تطوير القطاع المصرفي والمالي بصفة عامة. وتعليقاً على هذه المناسبة، قال رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك برقان فينكات مينون: «نفخر بالفوز بهذه الجائزة المرموقة مرة أخرى لتعكس تميز الخدمات المصرفية للأفراد في بنك برقان. كما أنها ترسخ مكانتنا كبنك رائد في سوق الخدمات المصرفية الفردية والذي يعمل وفق أعلى معايير جودة الخدمة والتميز».

«الوطني»: تباطؤ نمو الائتمان إلى 7,1% في مايو.. و8% النمو المتوقع لـ 2014



قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني أن البيانات النقدية في الكويت سجلت استقراراً خلال شهر مايو، حيث حافظ نمو الائتمان على قوته ونمو عرض النقد على اعتداله. وقد جاء نمو الائتمان هذا الشهر أقل من المتوقع، وذلك نتيجة قيام بعض الشركات بتسوية مديونتها مع البنوك. وفي الوقت نفسه، استمرت أسعار الفائدة في التراجع بعد أن شهدت ارتفاعاً خلال العام الماضي، متوقعا أن يبلغ نمو الائتمان 8% هذا العام.

وذكر التقرير أن الائتمان سجل أداء قويا نسبياً خلال شهر مايو، ولكن ليس بالقوة الكافية لتعويض التراجع الذي سجله في شهر أبريل، مما أدى إلى تراجع النمو السنوي إلى 7,1%. وقد فاقت الزيادة الشهرية التي وصلت إلى 267 مليون دينار في مايو، المتوسط المحقق خلال 12 شهراً عند 167 مليون دينار وقد استمرت القروض الشخصية بالتراجع، لكنها حافظت على مستواها الصحي، بينما شهد الائتمان المنوح لقطاع الأعمال خلال الشهر نمواً قويا خلال الشهر، لكنه يبقى معتدلاً على أساس سنوي. وارتفعت القروض الشخصية (التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان المنوح لشراء الأوراق المالية) بقيمة 58 مليون دينار ليرتفع معدل نموها نموها السنوي إلى 13,9%. وإضافة إلى أن القروض الشخصية قد تأثرت بتسويات قروض صندوق الأسرة، إلا أن هذا التراجع يعكس أيضاً تباطؤاً في هذا القطاع، وهو ما ليس مفاجئاً، وشهد الائتمان المنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية زيادة استثنائية بواقع 21 مليون دينار على الرغم من التراجع المستمر في وثيرة نموها خلال الأعوام القليلة الماضية. ولا يزال الائتمان في هذا القطاع منخفضاً عن مستواه في العام الماضي بواقع 14,9%، حيث يستمر نمو الائتمان لهذا القطاع في الانخفاض منذ العام 2009 مع محالة الشركات (ومنها الاستثمارية) خفض مديونياتها، مما أدى إلى تراجع الدين المصرفية في هذا القطاع بنحو ما يقارب 50% منذ أن سجل أعلى مستوى له في العام 2008، ليبلغ 1,5 مليار دينار حالياً.

كما شهد الائتمان في بقية القطاعات زيادة بواقع 189 مليون دينار، مع تراجع في النمو إلى 6,3% على أساس سنوي. وقد جاءت معظم هذه الزيادة من قطاع العقار الذي سجل زيادة بلغت 54 مليون دينار، بالإضافة إلى القروض من أجل شراء السندات التي شهدت زيادة بلغت 29 مليون دينار. كما شهد أيضاً كل من قطاع التجارة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات الأخرى قوة نسبية في النمو، وبصفة عامة، لا يزال نمو الائتمان المنوح لقطاع الأعمال جيداً إلا أن وثيرته لا تزال منخفضة منذ الخريف. ومن المحتمل أن جزءاً من هذا التراجع يعزى إلى التسويات مع البنوك. وتراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى 6,1% على أساس سنوي، بينما شهدت الودائع ارتفاعاً بواقع 514 مليون دينار بعد الانخفاض الذي شهدته الشهر الماضي. وقد جاءت معظم الزيادة في الودائع بالدينار الكويتي، بينما شهدت الودائع لأجل زيادة متفاوتة بلغت 303 ملايين دينار. وتراجع أيضاً نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ليصل إلى 15,1%.

تراجع متوسط أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي في جميع القطاعات بعد أن شهدت زيادة في الضغوطات خلال شهري مارس وأبريل. وقد وصلت أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد وثلاثة أشهر وستة أشهر وأثني عشر شهراً عند 0,59% / 0,78% و 0,98% و 1,18%، أي مسجلة تراجع بواقع 1 إلى 3 نقاط أساس.

نهاية الربع الثاني من 2014 «بيتك»: 0,80% عوائد الوديعة الثلاثية بالدينار

تحسناً في بعض مؤشراتته كانخفاض معدل البطالة والتي ينتج عنها تحسن في أسعار العوائد على الودائع، كما يشهد اقتصاد المملكة المتحدة تحسناً في بعض مؤشراتته، كالعقار، حيث يشهد ارتفاعاً ملحوظاً عن المستوى العالمي وانخفاض معدل البطالة، فضلاً عن سعي بنك إنجلترا المركزي إلى رفع أسعار العوائد قبل نهاية العام لكبح جماح التضخم. ولفت السميطة إلى أن البنك المركزي الأوروبي قد يفتح المجال أمام تطبيق المزيد من سياسة التسهيل النقدي مع توقعات بإبقاء أسعار العوائد عند مستويات منخفضة لدرء خطر الإنكماش في منطقة اليورو التي لا تزال قابضة في دائرة الضغوطات الاقتصادية.

وبين السميطة أن «بيتك» وزع عائداً على الودائع باليورو في نهاية الربع الثاني بلغ 0,15%، وبلغ عائد الستة أشهر 0,152%، والتسعة أشهر 0,157%، والسنوي للمودعين 0,161%. وأوضح السميطة في تعليق على أداء أسواق العملات أن أداءها يتسم بالتذبذب رغم التحسن النسبي على الاقتصاد العالمي، لكن أغلب توقعات المحللين تفاؤلية بأن تشهد الأسواق تحسناً وان يتلاشى الهدوء الذي كان منجماً على الاسواق العالمية، خاصةً ان التطورات في مجملها مباشرة مقارنة مع السنوات الماضية. وعن الاقتصاد العالمي، اشار السميطة الى أن الاقتصاد الأميركي يشهد

الدينار، كما أن هناك طلباً متزايداً على الدينار الكويتي والودائع في البنوك، لاسيما في ظل عوامل الدفع الإيجابية المتمثلة في الدعم والإنفاق الحكومي وطرح المشاريع الحيوية، التي بدأتها الحكومة والتي من شأنها أن تساهم في تحريك عجلة التنمية. وأضاف السميطة أن «بيتك» قدم في نهاية الربع الثاني أفضل العوائد على ودائع العملات الأجنبية الرئيسية مقارنة بالسوق المحلي والأسواق الخارجية، حيث بلغ العائد على الدولار الأميركي للفترة المذكورة 0,32%، بينما بلغ العائد على الدولار لفترة الأشهر الستة المنتهية في الفترة ذاتها 0,35%، و0,37% لفترة التسعة أشهر، وبعائد سنوي بلغ 0,40%.

بالنسبة لحجم الوديعة التي تتميز بمرورتها في استقطاب مبالغ مختلفة الاحجام، وبالمقارنة مع عوائد العملات الأخرى، وذلك بفضل السياسة النقدية الحكيمة لبنك الكويت المركزي والاستقرار الذي يشهده الاقتصاد الكويتي وما تتمتع به البنوك الوطنية من استقرار ودعم حكومي، جميعها عوامل جذب لصالح الاستثمار في العملة الوطنية وعدم تنذب أسعار الصرف وتتمتع السوق المحلي بالسيولة وهو ما يعكس ثقة المستعمل المحلي والاجنبي في العملة المحلية، مغرباً في هذا الصدد عن تفاؤله بالتحسن التدريجي في العائد على الدينار، حيث تشهد الاسواق تحسناً ملحوظاً وخاصة في



أحمد السميطة

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن توزيعات عوائد الودائع الاستثمارية المتنوعة التي يقدمها لملائه العملات الأجنبية الرئيسية، والوديعة الثلاثية بالدينار الكويتي لفترة الربع الثاني من العام الحالي والمنتهية في 2014/6/30، حيث حققت عوائد جيدة للمستثمرين، مقارنة بعوائد العملات الأخرى رغم الظروف الصعبة التي لقت بظلالها على أسواق المال العالمية. وقال رئيس الخزنة بالوكالة في «بيتك» أحمد السميطة في تصريح صحفي: إن الوديعة الثلاثية بالدينار الكويتي حققت عائداً خلال الربع الثاني من العام الحالي 0,80%، مشيراً إلى أن معدل العائد يعد تنافسياً على مستوى السوق

نمو الإيرادات 36%.. والأصول إلى 340 مليون دولار العيسى: 7,5 ملايين دولار أرباح «تركا بيتال القابضة» بالنصف الأول

النصف الأول من العام بنسبة 7,3%، لتصل إلى 80 مليار دولار. وقال أن الاستقرار السياسي تحت إدارة الحكومة التركية انعكس على سعر التركة مقابل الدولار فأضفى عليه مزيداً من القبات لفتحات مزيداً من القبات لفتحات طويلة، وإنه على الرغم من الانتخابات الرئاسية المقبلة في أغسطس، وما توج به المنطقة من تغيرات واحداث، فإن أداء الاقتصاد التركي اتسم بالإيجابية والنمو حيث اعتمد التطور الاقتصادي منذ عام 2000 على الطلب في السوق المحلي، ويرى مراقبون أن ميزان الحساب الجاري في نهاية العام الماضي، قد بلغ 65 مليار دولار وهو أقل من 10% من إجمالي الناتج العام، ما يعني مائة الوضع الاقتصادي واستمرار فرص النمو المستقبلي.

فيما ارتفعت الأصول إلى 164 مليون دولار بنسبة زيادة 62% عن نفس الفترة من العام الماضي، وتعمل الشركة حالياً من خلال 1635 وكيل بيع وفرعا، وتمتلك تركا بيتال 53% من الشركة، التي بلغ عدد بوالص التأمين التي باعها خلال النصف الأول 726 ألف بوليصة. وحول توقعاته للاقتصاد التركي اشاد العيسى بالتطورات الاقتصادية الإيجابية في تركيا والمستمرة منذ 14 عاماً حيث أصبح الاقتصاد التركي من أكثر الاقتصاديات أهمية في العالم ونجح المسؤولون وصناع القرار في الاستفادة من المكانة الجغرافية والصلات التاريخية بين تركيا والاسواق المجاورة وتعزيز الاعتماد على القدرات الذاتية للبلاد مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة تشمل معظم قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وخلال النصف الأول من العام الجاري بلغت نسبة النمو في إجمالي الناتج العام 4,3% وارتفع الانتاج الصناعي بنسبة 4,6% فيما بقيت معدلات البطالة مستقرة عند مستوياتها السابقة وارتفعت الصادرات في

الذي تحظى به خدماتهما في السوق التركي. وأضاف أن شركة اوتلاندا لتاجير السيارات بلغ إجمالي إيراداتها للنصف الأول من العام الجاري 18 مليون دولار بنسبة زيادة 6%، وحققت ارباحاً صافية بلغت 1,4 مليون دولار بنسبة زيادة 160%، وهي شركة متخصصة في تاجير السيارات، ولديها عقود مع شركات ومؤسسات كبرى يصل عددها إلى 200 جهة، وبقدرات زمنية مختلفة، وقد استطاعت الشركة أن تصل بأسطولها من السيارات المؤجرة إلى 4200 سيارة. وقال العيسى: في مجال جديد كلياً على السوق التركي أنشأنا شركة «نيوفا» للتمارين» البديل برأسمال يصل حالياً إلى 31 مليون دولار، وهي اول شركة تامين تكافلي في تركيا والوحيدة حالياً، ووفق آخر الدراسات فإن الشركة تحتل المركز الرابع من حيث الربحية على مستوى السوق التركي، وقد بلغت الأرباح الصافية للشركة في النصف الأول 6 ملايين دولار بنسبة زيادة 340%، وبلغ إجمالي الإيرادات 51 مليون دولار بنسبة زيادة 50% عن نفس الفترة من العام الماضي،

المزيد من المعارض في بعض دول مجلس التعاون خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن الشركة استكملت استقطاب الخبرات البشرية المناسبة لتعزيز عملها في مجال ادارة المشاريع العقارية وأصبحت مستعدة لإدارة عقارات مواطني دول مجلس التعاون في تركيا بما تمتلكه من خبرة ودراية بالسوق التركي، حيث تدير مشاريع عقارية للخغير من خلال خبرات وكوادر فنية وهندسية متخصصة وذات كفاءة. وذكر أن شركة «اسكان» التي تأسست عام 2008 برأسمال 50 مليون دولار، تدير حالياً 7 مشاريع عقارية تتجاوز قيمتها 150 مليون دولار، وهي بصدد تطوير مشروع سكني في شمال اسطنبول في منطقة تطل على البحر الأسود. وأشار العيسى إلى أن من أبرز تطورات الفترة الماضية في مجموعة تركا بيتال، زيادة رأسمال شركة بحولي 4 ملايين دولار، وزيادة رأسمال شركة نيوفا للتمارين التكافلي بحوالي 3,75 ملايين دولار لمواكبة النمو والتوسع في أعمال الشركتين والاقبال الكبير



فوزان العيسى

قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة تركا بيتال القابضة التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) فوز العيسى أن الشركة حققت طفرة في صافي أرباحها للنصف الأول والعديد من المؤشرات المالية الأخرى، حيث بلغ صافي الربح للنصف الأول 7,5 ملايين دولار، مما يمثل زيادة كبيرة جداً عن صافي أرباح العام الماضي بأكمله، وقد وصل إجمالي الإيرادات عن نفس الفترة إلى 73 مليون دولار بنسبة نمو 36%، وارتفع إجمالي الأصول إلى 340 مليون دولار مقارنة بـ 317 مليون خلال نفس الفترة من العام الماضي، مؤكداً أن الشركة تجتني ثمار خططها الناجحة لتحقيق الريحية المستدامة وتعليم أداء شركاتها التابعة التي احتلت مراكز متقدمة في مجالات عملها المتنوعة داخل السوق التركي. وأضاف العيسى في بيان صحفي أن إحدى شركات المجموعة المعنية بالتطوير العقاري في تركيا وهي شركة «اسكان» قد نظمت معرضين للعقار التركي في الكويت خلال الفترة الماضية من العام وتعتزم تنظيم

«الكويتية» تحصل على شهادتين في الشحن وأمن الطيران



رشا الرومي

في العالم بغرض تعزيز التدابير المتبعة لحماية الشحنات وتأمين سلامتها، ويضمن هذا الاجراء تشغيل «الكويتية» للشحن الجوي من دون أي عوائق أمنية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وأضافت الرومي أن حصول الخطوط الجوية الكويتية على شهادة الاعتماد الأوروبية (RA3) يؤهلها لتنظيم وتوثيق صلاحية إجراءات أمن الطيران على الرحلات المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي واعتبارها وكلاء معتمداً لتحميل ونقل الشحنات إلى الاتحاد الأوروبي، وتتيح هذه الشهادة التي يتم منحها بواسطة موقعين معتمدين من الاتحاد الأوروبي، للكويتية، ميزة فريدة لا تتوافر لمزودي الخدمات الجوية الأخرى تتمثل في الاعتراف بمطابقة إجراءاتها في تنظيم وتوثيق صلاحية إجراءات أمن الطيران لتتطلب الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يمثل اعترافاً من هذه الدول بكفاءة الإجراءات الأمنية للخطوط الجوية الكويتية.

الاتحاد الأوروبي المزممة والتي تنص على ضرورة حصول شركات الطيران التي تقوم بشحن البضائع والبريد من وإلى الاتحاد الأوروبي على شهادة معايير أمنية محددة قبل التحميل على متن الطائرات المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي اعتباراً من 1 يوليو 2014 واللاسيما منع شركات الطيران التي لن تستكمل هذه الإجراءات من نقل البضائع إلى دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي كان سيؤثر سلباً وبشكل كبير على عمليات الشحن الجوي، لذلك فقد وضعت الخطوط الجوية الكويتية جل اهتمامها لاستكمال متطلبات هاتين الشهادتين، وأشارت الرومي إلى أن شهادة (ACC3) هي مصطلح يعني ناقله الشحن (أو البريد الجوي) التي تعمل لدول الاتحاد الأوروبي، حيث إن الشحن الجوي يمثل عنصراً حيوياً في صناعة الطيران ولهذا يحظى ضمان أمن وكفاءة عمليات الشحن بأولوية كبيرة خاصة في ظل المعايير والمتطلبات الأمنية المتزايدة ضمن مناطق مختلفة

حققت شركة الخطوط الجوية الكويتية انجازاً كبيراً بالحصول على شهادة (ACC3) وهي شهادة صلاحية نقل وتحميل الشحن والبريد من وإلى دول الاتحاد الأوروبي، كما حازت «الكويتية» شهادة الاعتماد الأوروبية (RA3) التي تعني بصلاحية إجراءات أمن الطيران لتتطلب التحميل ونقل الشحنات إلى الاتحاد الأوروبي، ويدعم هذا الانجاز الجديد السمعة العالمية المرموقة التي تحظى بها «الكويتية» وبقوادرها العاملة كواحدة من بين شركات الطيران الأكثر تطبيقاً للإجراءات الأمنية في العالم. وقالت رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب للشركة رشا عبدالعزيز الرومي «إننا فخورون بتحقيق هذا الانجاز لكونه في مصاف شركات الطيران الأولى في المنطقة التي قامت باستكمال متطلبات هاتين الشهادتين الأمر الذي يحسب للملايين في هذه الشركة العريقة». وأضافت الرومي أنه وبناء على قوانين ولوائح

Lee an
شركة جيران القابضة لبروك
LEE AN HOLDING COMPANY P.S.C.

إعلان تخديري
لحضور الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة جيران القابضة (ش.م.ك-م.م.م) دعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر انعقادها يوم الأربعاء الموافق 23 يوليو 2014 في تمام الساعة العاشرة وخمسة وأربعون دقيقة (10:45 صباحاً وذلك بمجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة الاجتماعات (ب) - لمنظر في جدول الأعمال المرفق بالعدوة.

وعلى المساهمين الراغبين في حضور الجمعية العامة العادية بمراعاة المادة / الشركة الكويتية للقباسم - شارع الخليج العربي - منطقة شرق - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية - هاتف رقم 1841111 فاكس رقم: 22469457 لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وذلك قبل انعقاد الاجتماع بأربع وعشرون ساعة على الأقل.

مجلس الإدارة